

بيان صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

للتضامن مع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت في ١٩ كانون اول/ديسمبر ٢٠١٣؛ داهمت الشرطة المصرية فجر اليوم مقر "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" حيث اختطفت مصورا ومتطوعين اثنين وعبثت بمحتويات المركز وصادرت بعض الحواسيب والمستندات. وقد سيق المصور الصحفي والمتطوعين الى مكان مجهول. وحتى ساعات الصباح الاولى كان محامو المركز لا زالوا يبحثون عن المخطوفين للقيام بالاجراءات القانونية الضرورية لاطلاق سراحهم.

لقد كان المتطوعون يحضرون للمؤتمر الصحفي الذي دعا اليه المركز للدفاع عن حقوق "عمال شركة الحديد والصلب بحلوان، وشركة السويدي للكابلات بالجيزة، وشركة سانتامورا للبطاطين بالعاشر من رمضان، والشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق "إيجوث" شبرد".

وقد صدر عن المركز فجر اليوم، أي بعد حادثة المداهمة والاختطاف، بيان أكد فيه على انعقاد المؤتمر الصحفي حيث سيتحدث ممثلو العمال حول آخر التطورات في مسالة التفاوض بين الحكومة وعمال الحديد والصلب مع استمرار اعتصامهم، أيضا مشكلة الأرباح التي لم يتقاضاه عمال شركة سانتامورا منذ عام ١٩٩٢، هذا بالإضافة إلى مشكلة محاولة تصفية شركة السويدي للكابلات ونقل العمال إلى أماكن بعيد عن محل سكنهم بدون تعويضهم عن ذلك، وغلق إدارة فندق شبرد مقره المتواجد بكورنيش النيل، وفصل حوالي ١١٨ عامل.

ان شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية اذ تستتكر الممارسات البوليسية التي قامت بها وحدة الشرطة، تبدي قلقها ازاء التطورات في مصر وتحذر من العودة الى حالة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، حيث أدى قمع الحريات وتدخل أمن الدولة في الحياة العامة والخاصة واستمرار انتهاك حقوق المواطنين، لاسيما العمال والفلاحين وصغار المنتجين، الى قيام الشعب المصري بثورته مطالباً بحقوقه وحرياته وكرامته. ان ما يقوم به المركز من دفاع قانوني عن حقوق العمال ومختلف الفئات الشعبية انما يدخل في صلب مهامه الحقوقية ودوره وهو عمل مشروع تكفله كافة الشرع الدولية وحقوق الانسان.

لذلك تعرب الشبكة عن تضامنها الكامل مع أحد أبرز وأنشط اعضائها في مصر "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" وتطالب السلطات المصرية باطلاق سراح المخطوفين فوراً ووضع حد للممارسات البوليسية التي تؤدي الى قمع الحريات العامة وانتهاك حقوق الانسان وهي مسائل خطيرة تتناقض مع مبادئ ثورة ٢٥ يناير، وهي تدعو كافة المنظمات المصرية والعربية والمجتمع الدولي الى اطلاق اوسع حملة تضامن مع المركز ومع المجتمع المصري ككل من اجل اطلاق الحريات السياسية والمدنية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاسيما الحق بالتجمع وحرية الجمعيات المدنية.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية